

بيان صحفي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يطلب فيه محاكمة إسرائيل بموجب القانون الدولي بعد توجيهه تركيا لوائح اتهام ضد ضباط إسرائيليين فيما يتعلق بالاعتداء على سفينة "مرمرة" التركية

[٢/٦/٢٠١٢* [مقتطفات]

[.....]

وتم توجيه لوائح الاتهام إلى رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق، الجنرال غابي أشكنازي، ورئيس الاستخبارات العسكرية السابق الجنرال عاموس يادلين، وقائد سلاح البحرية، الأدميرال المساعد إلعازر ماروم، وقائد سلاح الجو، العميد أفيخاي ليف. وذكرت التقارير بأن أوامر اعتقال قد صدرت بحق الضباط الأربعة.

[.....]

ويرى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وجوب محاسبة إسرائيل على قتل وجرح نشطاء حقوق الإنسان في شهر مايو [أيار] ٢٠١٠، وتعزيز سيادة القانون الدولي. ويؤكد المركز بأن الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة غير قانوني ويشكل أحد أشكال العقاب الجماعي التي تحظرها المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب. كما أنه يشكل جريمة حرب يتوجب على كافة الأطراف، بما فيها الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة، أن تمنع تكرار ارتكابها. وتتعرّض وجهة النظر هذه من خلال الآراء الصادرة عن العديد من الخبراء القانونيين الدوليين وأجسام الأمم المتحدة المختصة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

[.....]

* المصدر: الموقع الإلكتروني للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان:

http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=9901:2012-06-02-16-17-48&catid=39:2009-11-24-06-31-29&Itemid=194

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx